جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

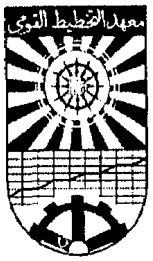

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٥١)

تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصرى عام ١٩٩٩/٩٨

اعداد
أ.د. سهير أبو العينين
مدير مركز التخطيط العام

ابريل ٢٠٠٢

فهرس المحتويات

١- مقدمة

٢- مصفوفة حسابات اجتماعية كلية لعام ١٩٩٩/٩٨

٢-١ مصادر بيانات المصفوفة الكلية

٢-٢ توثيق خلايا المصفوفة الكلية

٣- المصفوفة التفصيلية

٣-١ تقسيم المصفوفة التفصيلية

٣-٢ حسابات المصفوفة التفصيلية

٣-٣ توثيق خلايا المصفوفة التفصيلية

٣-٤ موازنة المصفوفة باستخدام أسلوب RAS

٤- بعض مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى من واقع المصفوفة

٤-١ الناتج المحلى الاجمالى

٤-٢ الهيكل القطاعى للضرائب غير المباشرة

٤-٣ التوزيع الأولى للدخل

٤-٤ معدلات الادخار

٤-٥ الضرائب المباشرة

٤-٦ الحساب الجارى للحكومة

٤-٧ التشابكات القطاعية

الخلاصة

المراجع

١-مقدمة

تحت إشراف وزارة التخطيط تم اعداد دراسة اقتصادية لتقييم آثار تطبيق اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى. وقد استخدمت الدراسة منهجا كميا يتمثل فى نموذج توازن عام يتيح إمكانية تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات المختلفة على الاقتصاد القومى بكافة جوانبه. ويعتمد هذا المنهج بشكل رئيسى على مصفوفة حسابات اجتماعية* (SAM) تشكل قاعدة البيانات وتعبر عن التوازنات الأساسية فى النموذج.

وتشكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية أحد مكونات نظام الحسابات القومية والتى تعبر عن قاعدة البيانات الاقتصادية على المستوى القومى والقطاعى، وتتضمن المصفوفة تدفقات الإيرادات والنفقات فيما بين المتعاملين فى المجتمع والقطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى، وهى بذلك تضع كل المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومى والقطاعى فى إطار متسق يصور الوضع التوازنى للاقتصاد فى سنة معينة.

ويتطلب إعداد مصفوفة الحسابات الاجتماعية وقتا وجهدا وتكلفة عالية مما أدى إلى طول الفترة الزمنية التى تستغرقها لتشمل عدة سنوات، وآخر مصفوفة حسابات اجتماعية تم اعدادها للاقتصاد المصرى بواسطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كانت لعام ١٩٩٢/٩١ ، وتعتمد على جدول المدخلات والمخرجات لنفس العام، وهو آخر جدول احصائى متاح . ومع ذلك فإن الدراسات الخاصة باستخدام نماذج التوازن العام لتحليل السياسات الاقتصادية المختلفة تتطلب توافر قاعدة بيانات أكثر حداثة، ولذا فقد تم تحديث مصفوفة عام ١٩٩٢/٩١ واعادة تقسيمها فى مصفوفة حسابات اجتماعية لعام ١٩٩٦/٩٥ بغرض استخدامها فى تقييم آثار تغير الانفاق الحكومى الاجتماعى فى مجالات التعليم والصحة، وذلك فى اطار الدراسات الخاصة باعداد تقرير التنمية البشرية الذى يتم بالتعاون بين البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP ومعهد التخطيط القومى[١].

---

* Social Accounting Matrix.

[١] Osman M.Osman, Heba El-Laithy & Soheir Aboul-Enein. "Measuring the impact of Government Social Expenditure on the Standard of Living (A Genaral Equilibrium Models Approcah). "UNDP-INP Research Papers Series. Egypt-Human Development Report, INP-1998.

وتتمثل أهم أسباب صعوبة إعداد المصفوفة فى ضخامة احتياجاتها من البيانات التى تتعدد مصادرها، وفى وشروط اتساق وتوازن هذه البيانات. وتضم قاعدة البيانات اللازمة للمصفوفة: حسابات الناتج والدخل القومى، جداول التشابكات القطاعية (المدخلات والمخرجات)، التعدادات الصناعية، حسابات الدخل الزراعى، مسوح العمالة، الحساب الختامى للحكومة، حسابات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، بحوث ميزانية الأسرة. ويؤدى تعدد مصادر البيانات واختلاف المفاهيم وطرق القياس فيما بينها إلى عدم اتساق إجماليات الحسابات التفصيلية مع الاجماليات القومية، ويضاف إلى ذلك مشكلة أخرى تتمثل فى أن عديد من البيانات لايصدر بشكل دورى منتظم ومتماثل مع الأنواع الأخرى للبيانات، فبعضها يصدر كل سنة وبعضها كل سنتين أو أكثر. ويؤدى ذلك إلى مشكلة أساسية تتمثل فى كيفية تضمين وتوفيق بيانات من مصادر مختلفة ولسنوات مختلفة فى اطار مصفوفة متسقة ومتوازنة لسنة معينة، وتزداد المشكلة صعوبة كلما كانت السنة المطلوبة سنة حديثة. وبطبيعة الحال أن طول الفترة الزمنية التى يستغرقها إعداد البيانات يؤدى إلى تقادمها وبالتالى يقلل من أهميتها ومن جدواها فى التحليل والتقييم.

وفى ضوء هذه الظروف كان من غير الممكن الاستعانة ببيانات تعبر عن أوضاع عام ١٩٩٢/٩١ لاستخدامها فى دراسة تستهدف تقييم آثار اتفاقية الشراكة فى الفترة الزمنية المقبلة التى تمتد لأكثر من عشر سنوات، وكان لابد بالتالى من إيجاد وسيلة تتسم بالكفاءة (من ناحية الوقت والتكلفة) لتضمين وتوفيق البيانات المتاحة فى الوقت الحالى من مصادرها المختلفة واستكمال تقدير البيانات الناقصة. وقد تم الاسترشاد ببعض الأساليب التقنية لاستكمال تقدير وموازنة البيانات فى شكل مصفوفة متسقة، وذلك انطلاقا من بعض البيانات الجزئية المتاحة وهياكل نسبية ومؤشرات محسوبة من فترات سابقة ووفقا لبعض القيود والشروط التوازنية. وفى هذا الإطار تم إعداد مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصرى لعام ١٩٩٩/٩٨ .وقد اعتمدت هذه المصفوفة على مصدر أساسى تمثل فى البيانات التى تعدها وزارة التخطيط، وهى الحسابات القومية لعام ١٩٩٩/٩٨، جدول المدخلات والمخرجات لسنة الأساس للخطة الخمسية الرابعة لعام ١٩٩٧/٩٦، إجمالى ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٩/٩٨، تطور الأجور فى القطاعات المختلفة فى عام ١٩٩٩/٩٨، نشرة البنك المركزى عن ميزان المدفوعات. أما البيانات المستخدمة من مصادر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فتمثلت

فى إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى لعام ١٩٩٧، تقديرات الدخل الزراعى لعام ١٩٩٨، بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٦/٩٥، الحسابات القومية لعام ١٩٩٥/٩٤.

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أن كل من وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يقوم باعداد حسابات قومية. وبغض النظر عن مدى اتساق تقديرات كل منهما، فإن هناك فارق أساسى بينهما ينعكس فى امكانية تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية، ذلك أن الحسابات القومية للوزارة تقتصر على حسابات الناتج المحلى واستخداماته وتقسيماته القطاعية، أما فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فإن الحسابات القومية تمتد لتشمل حسابات دخل وانفاق كل القطاعات التنظيمية بتفصيلاتها المختلفة، وهذه الحسابات تعد ضرورية لبناء مصفوفة حسابات اجتماعية. إلا أن آخر حسابات قومية اعدها الجهاز كانت لعام ١٩٩٥/٩٤، كما أنه حدث تغيير تنظيمى بمقتضاه انتقلت مسئولية اعداد الحسابات القومية إلى وزارة التخطيط بمفردها، وذلك فى اطار مشروع لتطوير الحسابات القومية فى مصر لتتواءم مع نظام الأمم المتحدة المعدل للحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ولم تتبلور بعد نواتج هذا المشروع، ومازال هناك فراغ قائم منذ ١٩٩٥ فيما يتعلق بحسابات دخل وانفاق القطاعات التنظيمية.

وعلى الرغم من تميز مصفوفة الحسابات الاجتماعية بأنها أداة جيدة لوصف الاقتصاد القومى، إلا أن هناك عدد من الاعتبارات والمحاذير التى يتعين أخذها فى الاعتبار عند التعامل مع هذا النوع من قواعد البيانات، حتى يمكن تفهم النتائج القائمة على استخدامها بشكل واقعى فى حدود هذه الاعتبارات.

ولعل أول هذه الاعتبارات يتمثل فى المشكلة التى ذكرناها آنفا وترتبط بمدى مصداقية البيانات الأصلية التى تعتمد عليها تقديرات المصفوفة. فمازالت مشكلة قصور البيانات من ناحية الكم والجودة تمثل أهم العوائق أمام استخدام أساليب التحليل الكمى بصفة عامة، ومع ذلك فإنه من غير المقبول تأجيل استخدام هذه الأساليب انتظاراً لتحسن قواعد البيانات - فقد يطول الانتظار سنوات عديدة. ومازالت هناك جهود لازمة لتدقيق وحسم عديد من المفاهيم والمشكلات الفنية التى ترتبط بامكانية استخدام هذه البيانات فى التحليل والنمذجة. ومن أهم هذه المشكلات درجة التجميع والتقسيم القطاعى المستخدم فى جداول المدخلات والمخرجات والتفصيل القطاعى للمتغيرات الكلية، والذى لم يراجع منذ سنوات بعيدة. وتحتم التطورات

الحالية فى الحياة الاقتصادية مراجعة هذا التقسيم خاصة فيما يتعلق بقطاعات الخدمات، وكيفية التعبير عن القطاع غير المنظم، امكانية الأخذ فى الاعتبار حجم المشروع والتفاوت بين المشروعات الكبيرة والصغيرة ومتناهية الصغر، تقسيم عنصر العمل وفقا لنوعياته المختلفة، وفى واقع الأمر أن التجارب تثبت دائماً أن النتائج تختلف كثيراً باختلاف هذه المفاهيم.

وهناك أيضا المفاهيم المرتبطة بمعدل الاهلاك وكيفية حسابه وارتباطه بدرجة التطور التكنولوجى ودرجة التجميع، وهناك أيضا مشكلات منهجية أخرى تحتاج إلى تقييم ومراجعة، خاصة فيما يتعلق باستخدام هذه القواعد للبيانات فى مجال النمذجة، ومنها المعاملات الفنية للانتاج فى جداول المدخلات والمخرجات ومدى كفاءتها فى التعبير عن دوال الانتاج الحقيقية فى ضوء المعطيات المعاصرة، ويرتبط بهذه المشكلة أيضا قضية الأسعار النسبية ومدى تأثيرها على قيم المعاملات الفنية ومدلول تغيرها.

الاعتبارت السابق ذكرها يجب ادراكها جيداً عند التعامل مع مصفوفة الحسابات الاجتماعية بشكلها الحالى، ولكن لاينبغى أن نخلص من ذلك إلى أنه لاجدوى من استخدام المصفوفة، ولاجدوى بالتالى للجهود المبذولة لتقديرها، ذلك أنه يمكن النظر إلى محاولة تقدير مصفوفة محدثة للحسابات الاجتماعية على أنها تسعى لتحقيق هدف مزدوج يتمثل فى استكمال بيانات ناقصة ومواجهة القصور الشديد فى قواعد البيانات المتاحة حالياً، وأيضا اختبار مصداقية البيانات المتاحة بوضعها فى اطار متسق تحكمه قواعد ومتطابقات الحسابات القومية. ويمثل ذلك خطوة أولى ضرورية تمهيداً للجهود اللازمة لتطوير قواعد البيانات بالشكل المطلوب لاستخدامها فى كافة مجالات التحليل والنمذجة.

ومن هذا المنطلق تم اعداد مصفوفة حسابات اجتماعية لمصر لعام ١٩٩٩/٩٨، ويرجع سبب اختيار هذه السنة لكونها أحدث سنة يتوافر لها قدر مناسب من البيانات عن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية اللازمة لبناء المصفوفة.

وفيما يتعلق بالتقسيم القطاعى للمصفوفة الحالية التى تم اعدادها للاقتصاد المصرى لعام ١٩٩٩/٩٨ فهى تضم خمسة عشرة قطاعاً انتاجياً، ثلاثة منها ترتبط بالزراعة، وقطاعاً للبترول والتعدين، وتسعة قطاعات للصناعة، وقطاعين للخدمات (الانتاجية والاجتماعية). وتصور

حسابات الأنشطة لهذه القطاعات التدفقات المرتبطة بعمليات الانتاج المحلى، وهناك خمسة عشرة قطاعاً مماثلا فى حسابات السلع تصور التدفقات المرتبطة بعمليات التسويق الخاصة بالسلع المنتجة محليا وعمليات التصدير والاستيراد. أما عناصر الانتاج فتنقسم إلى عمل ورأسمال، وينقسم القطاع العائلى إلى حضر وريف. والواقع أن عملية اعداد مصفوفة حسابات اجتماعية فى ظل ظروف تتميز بفقر قاعدة البيانات لاتعد فقط عملية " تجميع" مجموعة متكاملة من البيانات، وانما أيضا عملية "تقدير" اعتماداً على مصادر البيانات المتاحة والتى تتميز بالمحدودية وعدم الاتساق.

ومن أجل التعامل مع مشكلة نقص البيانات وعدم اتساقها فى المصادر المختلفة فى خلال عملية بناء المصفوفة بتفصيلاتها المختلفة كان من الأفضل البدء بتركيب مصفوفة تجميعية كلية Macro SAM، وبحيث تصور هذه المصفوفة الخصائص الاقتصادية الكلية الرئيسية وأحجام المتغيرات الكلية بما يشكل الاطار الأساسى للبيانات الذى يتم من خلاله اعداد التفصيلات المختلفة للمصفوفة التفصيلية.

وتتميز المصفوفة الكلية بأنها على درجة عالية من التجميع وتضم حساباً واحداً لكل من الأنشطة والسلع وعناصر الانتاج وكل من القطاعات التنظيمية المختلفة، وتصور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الطلب الوسيط الاجمالى، القيمة المضافة، التجارة الخارجية، الضرائب، الادخار..

أما الخطوة الثانية فتتمثل فى تركيب مصفوفة تفصيلية ابتدائية تكون فى مرحلتها الأولى غير متسقة وغير متوازنة، وتتضمن كل البيانات الأولية المتاحة والتى يتم تعديلها فى ضوء الاجماليات الكلية المرجعية التى تم اعدادها فى المصفوفة الكلية. أما الأقسام من المصفوفة التفصيلية التى لاتتوافر لها بيانات تفصيلية فيتم اعداد تقديرات لها باستخدام مؤشرات محسوبة من بيانات سابقة.

وفيما يتعلق بالمصفوفة التفصيلية فإن الحسابات المكونة لها يجب أن تتوازن فيما بينها وأن تتسق فى نفس الوقت مع الاجماليات المرجعية فى المصفوفة الكلية. وبالنسبة لمنهجية موازنة حسابات المصفوفة فقد تم استخدام أسلوب RAS ، وسنوضحه تفصيلا فيما بعد.

فى ضوء هذه الظروف فإن المصفوفة الحالية للاقتصاد المصرى الـــتى تم اعدادهـــا لعـــام ١٩٩٩/٩٨ تتضمن كل البيانات الفعلية المتاحة حتى وقت اعدادها وتقديرات للبيانات الناقصـــة باستخدام هياكل نسبية ومؤشرات من أقرب بيانات سابقة، وتطبق أساليب تقنية أثبتت جدواهـــا فى موازنة المصفوفة.

ويتضمن القسم الثانى من هذه الدراسة توصيفا لعملية اعداد المصفوفة الكلية ومصـــــادر البيانات المستخدمة وتوصيف لخلايا المصفوفة.

أما القسم الثالث فيتضمن توثيقا لمصادر البيانات ومعايير التقسيم المستخدمة فى اعـــــداد المصفوفة التفصيلية والأساليب التى تم استخدامها لموازنة المصفوفة.

وأخيراً يتضمن القسم الرابع تقديرات لبعض مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى تم حســـابها من بيانات المصفوفة.

٢-مصفوفة حسابات اجتماعية كلية Macroeconomic SAM لعام ١٩٩٩/٩٨

تتضمن هذه المصفوفة واحد وثلاثين (٣١) خلية غير صفرية. وتوازن هـــذه المصفوفـة الاقتصاد القومى عند مستوى ناتج محلى اجمالى قيمته ٣٠١,٨٢١ مليار جنيه واســتيعاب محلـى اجمالى قدره ٣٢٤,٢٢١مليار جنيه، حيث يمثل الفارق بينهما عجز الميزان التجارى. وكما هـــو الحال فى الدول النامية التى تتميز بعدم كفاية وكفاءة الطاقات المختصة باعداد البيانات ونشـــرها فإن البيانات المتاحة من المصادر المختلفة تتسم عادة بعدم الاتساق. ومن الضرورى تعديل وتوفيق هذه البيانات من المصادر المختلفة للوصول إلى قاعدة بيانات اقتصادية شاملة ومتسقة.

ويجب أن تتم عملية التعديل وفقا لمعايير معينة، أهمها مايرتبط بالقرارات التى لابـــد مـــن اتخاذها حول مصدر البيانات الذى يتميز بدرجة أكبر من الثقة وبحيث يشكل المحـــور الأساســـى للبيانات الأخرى، والذى يحدد الاجماليات الكلية المرجعية التى يجب أن تتسق معها كافة البيانـــات الأخرى.

فى حالة المصفوفة الكلية للاقتصاد المصرى فإن الحسابات القوميـــة الـــتى تعدهـــا وزارة التخطيط، ونشرة البنك المركزى المصرى عن ميزان المدفوعات، والحسابات الختامية للحكومـــة تشكل الاجماليات المرجعية الحاكمة فى المصفوفة الكلية، ولكن مع بعض التعديل فى بعض متغيرات الحسابات القومية لوزارة التخطيط. وتتضمن الحسابات القومية للوزارة بيانـــات عـــن المـــوارد والاستخدامات على المستوى القومى. فى جانب الموارد: الناتج المحلى الاجمـــالى بســـعر تكلفـــة العوامل، صافى الضرائب غير المباشرة، الناتج المحلى الاجمالى بســـعر الســـوق، الـــواردات. وفى جـــانب الاستخدامات: الاستهلاك النهائى الخاص، الاستهلاك النـــهائى العـــام (الحكومـــى)، الاستثمار والصادرات.

وتتضمن أيضا الحسابات القومية لوزارة التخطيط بيانات عن القيمة المضافة بسعر تكلفـــة العوامل موزعة على القطاعات الاقتصادية وفقا للتقسيم النمطى لوزارة التخطيط (يضم أنشـــطة الزراعة فى قطاع واحد، ويضم أنشطة الصناعة التحويلية فى قطاع واحد)، وكذلك بيانات عـــن الأجور والعمالة بنفس التقسيم القطاعى.

وتتضمن نشرة البنك المركزى المصرى تفاصيل ميزان المدفوعات من حيث الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وتحويلات دخول عناصر الانتاج، والتحويلات الجارية الرسمية والخاصة، وكذلك التحويلات الرأسمالية، وقيمة العجز (أو الفائض) لكل من الميزان التجارى، الحساب الجارى وميزان المدفوعات.

أما الحساب الختامى للحكومة فيتضمن بيانات عن كافة ايرادات الحكومة ومصروفاتها الجارية والرأسمالية. ومايهمنا فى كل من حساب الحكومة وميزان المدفوعات هو الحسابات الجارية.

ويصور الجدول (١) المجاميع الاقتصادية الكلية التى تتضمنها الحسابات القومية، وتشمل الناتج المحلى الاجمالى من حيث تكوينه واستخداماته.

وفى اطار هذه المجاميع فإن قيم الصادرات والواردات هى القيم المسجلة فى ميزان المدفوعات، وقيم صافى الضرائب غير المباشرة والاستهلاك النهائى الحكومى هى القيم المسجلة فى الحساب الختامى للحكومة. أما قيم الاستهلاك النهائى الخاص والاستثمار فهى القيم المسجلة فى الحسابات القومية لوزارة التخطيط. وبموازنة هذه القيم فى متطابقة الناتج المحلى الاجمالى واستخداماته يتم تحديد قيمة الناتج المحلى الاجمالى بسعر تكلفة العوامل وبسعر السوق . وقد تمت مراجعة قيم الناتج المحلى بسعر تكلفة العوامل والاستهلاك النهائى الخاص بناءً على تقديرات معدلة حديثاً ونشرتها وزارة التخطيط عن الناتج المحلى الاجمالى بسعر تكلفة العوامل، وعلى أساسها تم تعديل الاستهلاك النهائى الخاص. ويوضح جدول (١) القيم المقدرة بعد هذه التعديلات.

جدول (1)

حساب الناتج المحلى الاجمالى و الانفاق عليه

(بالمليار جنيه)

الناتج المحلى الاجمالى (القيمة المضافة بسعر السوق)		الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى (الطلب النهائى)	
تعويضات العاملين	85.31	الاستهلاك النهائى الخاص	219.2
اجمالى فائض العمليات	195.5	الاستهلاك النهائى الحكومى	36.58
		الاستثمار الاجمالى	68.39
القيمة المضافة بسعر تكلفة العوامل	280.8	الصادرات	52.55
صافى الضرائب غير المباشرة	21.06	(-) الواردات	74.95
القيمة المضافة بسعر السوق	301.8	الطلب النهائى	301.8
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	301.8	الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	301.8

ويصور الجدول (٢) هيكلاً توضيحياً لمكونات المصفوفة الكلية التى تضم المجاميع الكلية التى تمثل الاجماليات المرجعية التى تعتمد عليها الحسابات التفصيلية، ومواقع هذه المجاميع. وهى تشمل القيمة المضافة وتوزيعها بين القطاع العائلى وقطاع الأعمال، الانتاج المحلى الاجمالى، الطلب الوسيط، الاستهلاك النهائى الخاص والحكومى، الاستثمار، الصادرات والواردات، وكذلك الضرائب التى يفرد لها مجموعة حسابات توضح أنواعها المختلفة وتوزيعها بين المؤسسات، وأيضا التحويلات الجارية فيما بين القطاعات التنظيمية.

أما جدول (٣) فيصور قيم المجاميع الاقتصادية فى المصفوفة الكلية بالمليون جنيه بالأسعار الجارية.

جدول (2)
هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية

	الانشطة	السلع	عناصر الانتاج	القطاع العائلى	قطاع الاعمال	الضرائب	الحكومة	العالم الخارجى	حساب رأس المال	اجمالى
الانشطة		الانتاج المحلى الاجمالى								**الانتاج المحلى الاجمالى**
السلع	الطلب الوسيط			الاستهلاك النهائى الخاص			الاستهلاك النهائى الحكومى	الصادرات	الاستثمار المحلى الاجمالى	**اجمالى الموارد**
عناصر الانتاج	القيمة المضافة						العمالة الحكومية	تحويلات العاملين فى الخارج		**اجمالى دخول عناصر الانتاج**
القطاع العائلى			دخل العائلات من قيمة المضافة و تحويلات عاملين		تحويلات جارية		تحويلات جارية	تحويلات جارية		**اجمالى دخول القطاع العائلى**
قطاع الاعمال			فائض العمليات فى قطاع الاعمال				تحويلات جارية	تحويلات جارية		**اجمالى دخول قطاع الاعمال**
الضرائب	صافى ضرائب غير مباشرة	الرسوم الجمركية		ضرائب مباشرة	ضرائب مباشرة					**اجمالى الضرائب و الرسوم الجمركية**
الحكومة				تحويلات جارية		اجمالى الضرائب و الرسوم الجمركية		تحويلات جارية		**اجمالى الايرادات الجارية الحكومية**
العالم الخارجى		الواردات	مدفوعات عمالة للخارج		تحويلات جارية الى العالم الخارجي		فوائد الدين الخارجى			**الحساب المدين للعالم الخارجى**
حساب رأس المال				الادخار العائلى	ادخار الاعمال		الادخار الحكومى	عجز الميزان الجارى		**الادخار القومى الاجمالى و الادخار الاجنبى**
اجمالى	**الانتاج المحلى الاجمالى**	**اجمالى الموارد**	**اجمالى مدفوعات عناصر الانتاج**	**اجمالى انفاق القطاع العائلى**	**اجمالى انفاق قطاع الاعمال**	**اجمالى الضرائب و الرسوم الجمركية**	**اجمالى الانفاق الجارى الحكومى**	**الحساب الدائن للعالم الخارجى**	**الاستثمار المحلى الاجمالى**	

جدول (3)

مصفوفة حسابات اجتماعية كلية

(بالمليار جنيه بالاسعار الجارية)

	الانشطة	السلع	عناصر الانتاج	القطاع العائلى	قطاع الاعمال	الضرائب	الحكومة	العالم الخارجى	حساب راس المال	اجمالى
الانشطه		447.460								447.460
السلع	179.248			219.249			14.021	52.552	68.389	533.459
عناصر الانتاج	258.204						22.562	11.092		291.858
القطاع العائلى			203.684		68.971		11.563	1.873		286.091
قطاع الاعمال			88.026	36.910			14.581			139.517
الضرائب	10.008	11.047		10.548	12.288					43.891
الحكومه				2.291	9.836	43.891		5.552		61.570
العالم الخارجى		74.952	0.148				1.825			76.925
حساب راس المال				17.093	48.422		-2.982	5.856		68.389
اجمالى	447.46	533.459	291.858	286.091	139.517	43.891	61.570	76.925	68.389	